

تأثير الشرق - أوسطية على مستقبل القومية العربية

د. سامي علقم

تجري في الوقت الراهن محاولات تحت غطاء مشروع الشرق الأوسط الجديد والاتحاد المتوسطي (اتحاد دول البحر المتوسط) لتكريس الاستعمار الغربي لبعض أجزاء الوطن العربي ولعودة هذا الاستعمار إلى أجزاء أخرى منه، ذلك أن محاولة إقامة المشروع الشرق أوسطي والتي تقودها إسرائيل بعد توسيعه ليشمل بعض البلدان العربية في شمال أفريقيا، بدأت تأخذ حيز التنفيذ جزئياً على الصعيد المؤسسي وبخاصة نتيجة قرارات قمة عمان الاقتصادية المنعقدة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ولم تكن الجرأة لتتوافر لطرح هذا المشروع بهذه القوة وهذه الشمولية لولا :

- التمزق والتشرذم العربيين والاعتقاد الناجم عن ذلك لدى الغرب ولدى عدد من الأنظمة العربية بان القومية العربية قد انتهت .
- تفاقم شراسة النظام الرأسمالي العالمي وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والاعتقاد بان موجة المستقبل هي رأسمالية الحرية الاقتصادية.
- إصرار إسرائيل على تعديل معادلة الأرض مقابل السلام لتصبح المعادلة تخلي إسرائيل عن جزء من الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧م مقابل التعاون أو التكامل الاقتصادي معها من قبل بعض الأقطار العربية ان لم يكن أغلبها^١ .

ولقد عرض شمعون بيريس أحد قيادات حزب العمل الإسرائيلي هذا المشروع في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" والصادر عام ١٩٩٣ وأصبح من أهم المشاريع المطروحة من قبل الإسرائيليين وقد لقي دعماً غربياً كبيراً وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويجدر التنويه بان العمل الدبلوماسي الجدي لتحقيق مشروع بيريس بدأ منذ مؤتمر مدريد (١٩٩٠)

^١ محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٠٥، ١٩٨٧، ص ٤.

وضمن إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي قاطعتها سوريا ولبنان رغم الضغوط الغربية عليهما للاشتراك فيها، وهي المفاوضات التي استهدفت تحقيق تعاون بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية في خمس مجالات هي: التنمية، والمياه، والحد من التسلح، والبيئة، واللاجئون،^١ على أن يتم هذا التعاون قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧، وبالتالي إضعاف الجانب العربي في مفاوضاته الثنائية مع إسرائيل. ويمكن أن نلاحظ أن إسرائيل قد حققت وبدعم شديد من الغرب ومن أمريكا بعض أهدافها من المفاوضات المتعددة الأطراف تمثلت في رفع المقاطعة الاقتصادية عنها من الدرجتين الثانية والثالثة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هرولة بعض الأقطار العربية للتعاون معها عبر إقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية.

وواقع الأمر أن المشروع يستهدف تكريس الهيمنة الإسرائيلية على الأقطار العربية مجتمعه وستكون محصلته: استمرار الاحتلال في موازين القوى وبدعم من أمريكا لمصلحة إسرائيل ، وثانيا إحباط أي مقاومة مشروعة بل واجبة للاحتلال الإسرائيلي عبر اتهام هذه المقاومة بالإرهاب وأما الوسيلة الأخرى فستكون عبر الشق الاقتصادي للمشروع بهدف رفع مستوى معيشة المنطقة وتأمين ازدهارها^٢، ومن هنا الاستنتاج بان الفقر هو السبب الوحيد للعنف والإرهاب ، وهذه المقولة متهافئة ومن السهولة دحضها ولكن ما يهمنا هنا هو التصور الذي تجده هذه المقولة وهو باختصار ، أن العرب والمسلمين سيقبلون باحتلال أراضيهم وعلى رأسها القدس الشريف في حال ارتفع مستوى معيشتهم هذا تصور ساذج ، فالشهداء العرب من فلسطين ولبنان وأقطار عربية مجاورة مثل مصر بأثمن ما منحهم الله إياه لأجل حفنة أكثر أو أقل من الدولارات وإنما فعلوا ذلك في سبيل مقاومة القتل والقهر والظلم وهو الكرامة ومصادرة الأراضي والحقوق .

¹ المصدر نفسه ، ص ٥

² شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد. ترجمة : مصطفى كبا، القاهرة : دار النهضة، ١٩٩٤ ص ١٠١.

ويهدف هذا المشروع أيضا اعتراف العرب على الأقل بشرعية قيام إسرائيل ووجودها، وتوسيع المجال الاقتصادي الحيوي لها مما يساعدها على تحقيق تطوير اكبر في طاقاتها الإنتاجية.¹

أما نتائجه فستكون تفكيك النظام العربي أكثر مما هو مفكك، واشتراك بعض الأقطار العربية مع إسرائيل في مؤسسات أو مشاريع مشتركة إستنادا إلى هوية شرق أوسطية بدلا من هوية عربية أو عربية إسلامية وسيكون التفكك على سبيل المثال مشابها لما سيكون عليه الحال لو انضمت إسرائيل إلى الجامعة العربية وأصبح أسمها "جامعة الدول الشرق أوسطية". وباختصار إن تفاقم تفكك النظام العربي هو من أخطر نتائج المشروع الشرق أوسطى على الوطن العربي ، ولو لم يكن له سوى هذا الأثر لكان كافيا لمعارضته ، فتزايد تفكك النظام العربي سيؤدي إلى تفاقم انهيار الأمن القومي العربي والأمن القطري وسيمكن إسرائيل وحليفاتها أمريكا من الاستقرار بأي قطر عربي يعارض هيمنتها على حده والأمثلة على هذا الاستقرار واضحة للعيان ، إذ أظهرت التجربة انه لا يمكن تحقيق الأمن القطري العربي بمعزل عن الأمن القومي العربي. وسيؤدي هذا المشروع أيضا إلى خلق شعور لدى الكثيرين من العرب بالغربة في وطنهم حين يجدون أن جزءا كبيرا نسبيا من مشاريعهم أو ثرواتهم الوطنية يملكها أو يسيطر عليها أجانب بالإضافة إلى تفاقم تذويب الهوية العربية نتيجة الاختراق الاقتصادي الأجنبي والصهيوني المقترحين للاقتصاد العربي ونتيجة ما سينجم عن هذا الاختراق من قيم وأنماط يتعارض مع حق الدول المعنية في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي.²

إن ظاهر عملية الشرق أوسطية اقتصادي بيد أن جوهره سياسي ، وهذا يدفعني إلى المراجعة النقدية لنظرية الوظيفة الجديدة التي كان لها باع طويل منذ الاندماج الأوروبي من حيث كونها مسيطرة ، وانه إذا حدث تقدم في الناحية الاقتصادية فإن الناحية السياسية تقل ، ومن هنا اعتقد أن

¹ المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

² محمد الأطرش .مصدر سبق ذكره ، ص ٦

المنافسة في موضوع الشرق أوسطية تطرح العكس ، إذ تبين أهمية العامل السياسي لا العامل الاقتصادي ، وان القوة ليست هي النواحي المادية فقط لكنها تعتمد أيضا على السيطرة الثقافية وتشكل العقول والأفكار ، بمعنى الإحياء بان الشرق أوسطية هي في مجرى التاريخ ، وان التقدم ايسير فيه العالم الآن ومن لا يأتي في هذا الاتجاه يفوته قطار التاريخ ، ومن ثم سيضطر بعد ذلك إلى الهرولة للحاق بالفرصة بعد فوات أوانها .¹

واستخلص في هذا الصدد أهمية النواحي الثقافية في مجال العلاقات الدولية من خلال تشكيل العقول والمفاهيم ، بحيث يكون متخذ القرار في إطار مرجعي معين .ومن هنا نجد أن عملية الترويج للشرق أوسطية مرتبطة بأشياء كلها ايجابية مثل الرخاء ،والديمقراطية ونبذ الحروب والهمجية ، ومن ثم فان من يعترض على الشرق أوسطية يضع نفسه في معسكر التأخر ، ولعلنا نلاحظ هذا العالم المتقدم من إننا لم نوافق على اتجاه هذا التاريخ التقدمي فإننا بذلك ننتمي إلى الماضي ومن ثم يكون من الأفضل لنا العودة إلى قبلتنا ومن هنا فان عملية السيطرة الثقافية في العلاقات الدولية تنطوي على جانبي الخبث والدهاء .²

وفيما يتعلق بالمستقبل في مواجهة هذا الموقف اعتقد أن هناك خطورة على الوطن العربي فنحن في حال تدهور وارتداد ، والهدف الأساسي بالنسبة لنا ليس الانتصار وإنما وقف التدهور وأشير هنا إلى هدفين واقعين هما :

أولهما: ألا تكون الشرق أوسطية هي المشروع الوحيد المعروض على الجانب العربي لأنه إذا كان المشروع الوحيد أمام فراغ فسوف ينتصر ومن هنا لا بد أن يتنافس مع مشاريع أخرى ونذكر انه في مؤتمر عقد في روما تحدث عن دوائر متقاطعة فيها الشرق أوسطية ولكنها أساسها بجمع عربي بحيث لا يكون رد فعل الدول العربية سلبيا فقط ،إنما يقدم مشرعا بديلا.

¹ بهجت قرني .مستقبل العلاقات العربية ،الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ،مجلة المستقبل العربي ،عدد ١٥ ،١٩٨٦، ص١٠٥

² نفسه ،ص١٠٦ .

وثانيهما: انه في مواجهة الخطر علينا اختيار الخطر الأقل وهو المتوسطة فأوروبا غير متعاونة مع إسرائيل كلية مثل الولايات المتحدة التي لها أسباب تاريخية واجتماعية في هذا الصدر¹. فلقد بدا تسارع معدل الشرق أوسطية يزداد بسبب التفكك العربي ، والقوة الأمريكية الإسرائيلية ، وحيث يرى بعضهم انه ليست هناك ادني قدرة بل ادني محاولة عربية جديّة لوقف الزحف الأمريكي وفي هذا الصدد تمكن النقطة الأساسية في تغيب مصر وتدهورها وتآكل الدور المصري وهو تآكل موضوعي فالواضح أن هناك تآكل مستمر في الدور المصري وتآكل الاقتصاد المصري وتآكل دور الثقافة المصرية ودور المثقفين المصريين والمفارقة هنا أن الذي يردد مقولة قوة مصر ودورها المحوري وأهميته هو إسرائيل واعتقد أن تآكل الدور المصري محوري لأنه إذا استمر فلن تكون لنا القدرة على الخيار بين هذا البديل أو ذلك هو الذي سيتحقق وهو الشرق أوسطية².

وباختصار فإن الشرق أوسطية تطرح ليس بهدف تحويل التفاعلات السياسية العربية الإسرائيلية من وضع صراعي كلي إلى وضع تعاوني شامل فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى العمل على إلغاء القومية والعروبة السياسية التي تجعل العلاقات العربية-العربية مميزة من غيرها بحيث يتساوى الجميع كدولة وطنية لا توجد بين بعضها علاقات خاصة في نظام التأسيس والوضع الحالي يشجع العمل على تحقيق هذا الهدف ، وقد دعا شمعون بيريس بالفعل إلى شطب مؤسسات مثل جامعة الدول العربية وإبدالها بمؤسسات جديدة مثل بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعكس بحسب بيريس الحقيقة السياسية الاقتصادية الجديد³.

¹ نفسه.

² حسام عيسى ، حلقة نقاش بعنوان "مستقبل العلاقات العربية-الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطة" عقدت في مركز دراسات الوحدة بالمركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بالقاهرة بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٥، ص ١٠٨.

³ شمعون بيريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣.

الشرق أوسطية والنظام الإقليمي الجديد

إن مصطلح الشرق الأوسط يجمع بين الجغرافيا والسياسة وإن دلالاته الجغرافية لم تكن مستقرة بل تذبذبت بين الاتساع والضييق، ويعيد هذا المصطلح إلى الذهن مصطلحي " الشرق الأدنى " و "الشرق الأقصى " وهي مصطلحات ارتبطت بالنشاط الاستعماري وبعد الحرب العالمية الثانية شاع استخدام مصطلح " الشرق الأوسط " على حساب المصطلحين الآخرين . وعلى ما يبدو إن مسألة النفط والقضية الفلسطينية كانتا عاملا حاسما في تثبيت المصطلح وإعطاءه بعدا استراتيجيا في الفكر الأمريكي والبريطاني^١ .

لقد جاء طرح "النظام الشرقي الأوسطي" في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١ ، مع أن التحضير له بدأ بعد حرب عام ١٩٧٣ وعقب التحولات التي تمت بعد توقيع كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولقد كان لمعهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد الأمريكية الدور الأكبر في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه وفي ذلك قال نيكولاس هوغ مستشار هذا المعهد: "إن قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التي تتميز بها جامعة هارفرد الأمريكية اعرق جامعات الولايات المتحدة تنفيذ برنامج عمل يرمي إلى إحلال الوفاق في الشرق الأوسط" ويتابع في سرد التاريخ هذا البرنامج الذي يعود إلي عام ١٩٧٧ ومبادرة السادات^٢ حيث قام المعهد بعدة دراسات وحلقات بحث في محاولة للبحث عن نماذج ممكنة للتعاون الإقليمي. وتمت دراسة مسائل وقضايا اقتصادية مثل معونات التنمية والنظم المصرفية والعمالة .

إن عملية فرض نظام شرق أوسطي تضع أمامنا تساؤلات حول أهداف فرضه وخاصة إذا لاحظنا أن هذه العملية تنطلق من التسليم بالواقع القائم في المنطقة الذي نجم عن إقامة الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ، والتركيز على العامل الاقتصادي والاجتماعي والمراهنة على قطاع من النخبة

^١ معين حداد . "الشرق الأوسط" : الدلالات. مجلة شؤون عربية، العدد ١٩٩٤/٨٠، ص ٣٨

^٢ جريدة الحياة . يوم ١٩٩٣/٦/٦ في مقابلة تحت عنوان " قوانين اقتصاديات السلام فرصة لبناء الثقة في ميدان التنمية والتعاون الإقليمي"

لاستيعابهم ضمن المشروع واستبعاد الجماهير العربية . لقد تم الطرح الرسمي الشرق أوسطي في إطار عملية التسوية التي حملت اسم عملية " سلام الشرق الأوسط" وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ٣٠/١٠/١٩٩١ حيث أصبح واضحا التطابق بين التصور الإسرائيلي لهذا المشروع مع التصور الأمريكي.^١ لقد عبر شمعون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" عن تصوره لعدم إمكانية بقاء الشرق الأوسط خارج النظام العالمي الجديد ، وان الانتقال من المواجهة إلى اقتصاد السلام كفيل بصنع فرصة تاريخية للاشتراك بالتوجه التاريخي العالمي ، من خلال إقامة علاقات على أساس اتفاق حر بين شركاء متساويين وبناء علاقات اقتصادية يعطي الأطراف المعنية الشعور بالعدل ، كما يدعو إلى استغلال الموارد الطبيعية ولفائدة الطرفين ليتعداها إلى العلاقات المتعددة الأطراف حيث يدعو أيضا إلى الدخول في مرحلة التخطيط والتنفيذ للمشاريع الإقليمية بواسطة تعاون دولي ، من اجل إقامة سوق مشتركة قيامها مشروط بتحقيق الأمن والسلام.^٢

ويرى بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس" إن عائدات السلام في الشرق الأوسط سوف تفتح أسواقا جديدة أمام المنتجات الإسرائيلية ويمكن إسرائيل من أن تكون جسرا بين الشرق والغرب القادرة على المنافسة بصادراتها المصنعة والموجهة بشكل رئيسي إلى الأسواق.

ورغم أن الأفكار الأمريكية والإسرائيلية حول المشروع تحمل النوايا الرئيسية في المشروع المغلفة بالوعود ورفع شعار توزيع "عائدات السلام"، إلا أنه لا بد من الانتباه إلى البعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط المقترح الذي يبين أهدافه من حيث إقامة امن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي ، وتعطيل اطر العمل الجماعي العربي كمعاهدة الدفاع المشترك والتعامل الاقتصادي بين الدول العربية فمنذ حرب الخليج توقف العمل بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وجمدت

^١ د. احمد صدقي الدجاني . الجذور التاريخية للشرق أوسطية . دراسات حول

مخاطر التطبع والعمل العربي في الواجهة. ص ٣١

^٢ شمعون بيريس . مصدر سبق ذكره ص ١٠١

الأمانة العسكرية في جامعة الدول العربية وحلت القيادة العامة الموحدة، وأوقف العمل بالاتفاقيات العسكرية بين الدول العربية^١ ويتضح أن نظام الشرق الأوسط الجاري إنشائه يهدف إلى إضعاف القدرات العسكرية العربية مع تعظيم القدرات العسكرية الإسرائيلية. وبهذا يحافظ النظام الشرق أوسطي الجديد على تفوق إسرائيل وانفرادها بامتلاك الأسلحة النووية بينما تفرض على الدول العربية قيودا ورقابة شديدة بحيث لا يسمح لها بالتقدم نحو امتلاكها، وهذا يفسر سماح الولايات المتحدة لإسرائيل بعدم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. إن أخطر ما في البعد الاستراتيجي لنظام الشرق الأوسط انه يضع امن دول المنطقة تحت رحمة قوى أجنبية، وتحت الهيمنة الإسرائيلية ويحرمها حتى من تنظيم الدفاع عن نفسها ، ويقف حائلا أمام أي تعاون في مجال الدفاع ، بينما يمنح إسرائيل والقوى الأجنبية حقا وفرصة للتدخل ضد دول المنطقة ويضعف من قدرة الدول العربية بلا استثناء على توفير القوة الدفاعية الكافية للتصدي للتهديدات التي تواجهها^٢.

السوق الشرق أوسطية :

إن الترتيبات والاتفاقيات الإقليمية تأتي نتاج جهد القوة السياسية المهيمنة التي تفرض رؤيتها لهذه الترتيبات ، مما يؤدي إلى خلق صيغ مؤسسية بين الحكومات والأطراف المعنية ، تخلق واقعا اقتصاديا يتلاءم مع هذه الصيغ تفضي إلى بلورة إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي كأمر واقع . ومن الواضح أن مشروع السوق " الشرق أوسطية " هو في الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكي يهدف منح إسرائيل دورا قياديا للمنطقة ووسيطا مع المراكز الرأسمالية في العالم الصناعي الغربي واسيا.

كما أنه يجعل الإستراتيجية الإسرائيلية تستند على طابع التجزئة الذي يعم الوطن العربي سياسيا واقتصاديا لتصل إلى اختراق الاقتصاد العربي وتعطيل استخدام الإمكانيات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي ، ولتصبح

¹ طلعت احمد مسلم . والبعد الاستراتيجي الشرق أوسطي " دراسات حول مخاطر التصنيع والعمل العربي في المواجهة " ١٩٩٧ ص ٦٥.

² المصدر نفسه ص ٧٣

جزء بارزا ومهيما على الاقتصاد العربي الذي بدوره سيصبح جزء من النسيج الاقتصادي الجديد ووصولاً إلى أهداف المشروع تحاول إسرائيل بالدعم الأمريكي ومساندة أوروبية أن تحافظ على الاقتصاد العربي مجزء، مقطوع الأوصال ومخترقاً بمشاريع إسرائيلية - عربية يكون لإسرائيل الدور الريادي فيها ، وستعتمد أيضاً على تجمع اقتصادي ثلاثي بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني على غرار نموذج "البنيلوكس" في محاولة للقفز حول العمق الاقتصادي العربي لاختراق الأسواق العربية ، ويحاول المشروع جعل الاقتصاد الفلسطيني عمقا مكملاً للاقتصاد الإسرائيلي عن طريق الحد من علاقاته الاقتصادية العربية ، والذي يترافق مع بناء علاقات اقتصادية مالية إسرائيلية - خليجية ، وعلاقات اقتصادية مالية إسرائيلية - مغربية مثلما حصل في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء في أوئل تشرين ثاني ١٩٩٤^١، وتركز إسرائيل على تنمية الموارد البشرية بالدرجة الأولى نظراً لانعدام الموارد الطبيعية حيث تستثمر ٣,٢% من الناتج القومي في مجال البحوث والتطوير و٣,٢% في مجال الصحة و٣,١% في مجال التعليم في الوقت التي تنخفض فيه هذه المعدلات في الدول العربية ما عدا السعودية التي تصل تكاليف الصحة فيها ٤% والتعليم ١٠,٦% من الواضح الأثر البارز من العائدات النفطية بارتفاع هذه النسب. وتهدف إسرائيل من تنمية مواردها البشرية الدخول في مجال الصناعات الحديثة المتقدمة تكنولوجيا والتسريع نحو هذه الصناعات وخاصة العسكرية منها ذات التكنولوجيا العالمية، ويأمل الإسرائيليون الإستراتيجيون أن تتيح التسوية لبلدهم استخدام موارد البشرية والعلمية وخبرات القيام بدور مسيطر على الاقتصاد الإقليمي لما يسمى "الشرق الأوسط الجديد"

جدوى التعاون الإقليمي :

من الواضح أن إسرائيل تمتلك مشروعا كاملا لمستقبل المنطقة الاقتصادي، ورؤية واضحة للدور الذي ترغب أن تلعبه، والأدوار المناطه

¹ محمود عبد الفضيل . حساب المكاسب والخسائر الإستراتيجية . " الشرق أوسطية " مخطط أمريكي صهيوني . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ ، ص ٩٧

بكل دولة عربية على حده. والمشروع ليس بعيدا عن أجندة المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادي فعلى سبيل المثال مشروع شبكة الطرق الذي طرح في المفاوضات المتعددة الأطراف مدروس بحيث يجعل إسرائيل الدولة المحورية وملتقى الطرق البرية والساحلية في منطقة المشرق العربي، وكذلك المشروعات النفطية، والغاز الذي ينتج في الخليج ويصب في الموانئ الإسرائيلية، والمناطق الساحلية مخططة بشكل يجعل إسرائيل هي المستفيد الأكبر. وهذه الرؤية الإسرائيلية المتكاملة يقابلها غياب مشروع عربي مناهض ولا يمتلك رؤية جادة تطرح بديلا عن مشروع "سوق المشرق أوسطية" الإسرائيلي والأمريكي.

وضمن هذا المنظور وفي ظل غياب دور اقتصادي عربي فاعل، نجد أن الساحة خالية أمام المشاريع والخطط الإسرائيلية التي تراهن على اختراق سوق المشرق العربي الذي يضم ١٣٠ مليون مستهلكا وتختلف مستويات المعيشة والرعاية الصحية والمستوى التعليمي من بلد إلى آخر مما يجعل هذا السوق الاستهلاكي غير متجانس مع بعضه البعض من ناحية مع الدول المجاورة للوطن العربي من ناحية أخرى والتي تطمح أيضا إلى إنشاء منطقة تجارية حرة تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين بحلول عام ٢٠١٠ على أن يكون نصيب إسرائيل من مجموع الصادرات المجمعة إلى العالم نحو ٥٠% من مجمل الصادرات^١.

ومن هنا يأتي الإصرار والإلحاح على "رفع المقاطعة العربية الاقتصادية" لإسرائيل باعتبارها الشرط اللازم لنجاح الاختراق الاقتصادي حسب الرؤية الإسرائيلية غير المرتبطة بالحقوق السياسية العربية أو بالتسليم بالحد الأدنى منها. ويتضح ذلك من البنية السياسية للمشروع الذي يهدف إلى استثمار استراتيجي - إسرائيلي مشترك، يقوم بإحباط الهيمنة على المنطقة وتهميش الدور العربي ووضعه في مصاف الشريك الأصغر.

أما الترتيبات الإقليمية فإنها تتراوح من "إنشاء منطقة حرة" في المشرق العربي في مرحلة ما بعد التسوية، واعتماد "ترتيبات تجارية

^١ محمد عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣

تفضيلية" تخفض فيها الجمارك على الواردات من الدول الأعضاء مقارنة بالرسوم الجمركية على الواردات من الخارج، وانتهاءً بفكرة إنشاء "اتحاد جمركي" يتم الاتفاق عليه في مواجهة باقي دول العالم. ومثل هذه المستويات في مجال التعاون الاقتصادي تعتبر متداخلة يفضي الواحد منها إلى الآخر، وتعتبر المفاوضات المتعددة الأطراف هي الآلية الفعالة لإقامة المشروع الشرق أوسطي الجديد من خلال الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة¹.

مشروعات التعاون الإقليمي :

يقوم "المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي" على ربط الحياة الاقتصادية في الوطن العربي في مجالات المياه والنفط والسياحة والتكنولوجيا بالاقتصاد الإسرائيلي مما يعطي الفرصة لإسرائيل بتقاسم الموارد الطبيعية مع الدول العربية ويرفع كله الانفصال الاقتصادي من الأطراف العربية مستقبلاً .

وفيما يتعلق بالنفط: يرى الإسرائيليون أن نقله من السعودية بواسطة أنابيب تمر عبر الدول العربية وتصب في موانئ حيفا واسدود وغزة، سيخفف رسوم تصدير الطن الواحد من النفط الخام حوالي ١٢-١٥ دولار أمريكية كانت تدفع رسم تصدير الطن الواحد عن طريق قناة السويس ، مما يؤدي إلى خلق مصالح اقتصادية عربية تتشابه مع الاقتصاد الإسرائيلي^٢.

وفي السياحة فإن مشروعاتها تكتسب أهمية كبيرة في إطار المخططات الشرق أوسطية الجديدة، حيث تقترح إسرائيل ربط سواحل البحر الأحمر في كل من إسرائيل والأردن والسعودية بما يسمى "ريفيرا البحر الأحمر" وتسيير خطوط ملاحية بين هذه الدول واستفادة إسرائيل لما يعرف "السياحة الطبية" التي من الممكن أن تقدمها بدلا عن أوروبا .

وأما فيما يتعلق بمشاريع المياه: فإنها تحتل موقعا مميّزا وحرّجا في إطار مشروعات التعاون الإقليمي بسبب ارتباطها بالسيادة لدول المنطقة

¹ التحديات "الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي" بحوث ومناقشات الثروة الفكرية بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٩

² المصدر نفسه ، ص ١٣٣

ولوجود مشكلة ندرة مياه حادة في الأردن وفلسطين تحديداً. ومن المشاريع المطروحة في هذا الخصوص "مشروع مياه السلام" التركي الذي يقترح سحب المياه من جنوب تركيا عبر سوريا والأردن إلى السعودية وإسرائيل ويغيب عن هذا المشروع توضيح كيفية تمويله وكيفية توزيع حصيلة بيع المياه للبلدان المعنية.

والمناطق الصناعية في تلك المشروعات تدور حول أفكار إسرائيلية لضم الجولان إلى قائمة المناطق الصناعية المنوي إقامتها في مناطق متعددة من منطقة المشرق العربي "فقد سبق أن أقيمت في شمال الأردن بموجب اتفاق وادي عربة على الخط الأخضر في فلسطين" ويهدف المشروع إلى ربط سوريا بمصالح اقتصادية مع إسرائيل ومن الممكن طرح مسألة تأجير أراضي الجولان لشركات استثمارية دولية بدلا من استئجارها من قبل إسرائيل¹

وأما الزراعة: فإنها تحتل مكانة مهمة في تلك المشروعات حيث يحاول الإسرائيليون فرض نموذج التعاون المصري الإسرائيلي في المجال الزراعي على مستوى التدريب والاستثمار والتطوير، ويأملوا أيضا في تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في مجال استصلاح الأراضي الصحراوية وتزويد الدول العربية بالمعدات والتقنيات الزراعية الإسرائيلية²

وأخيرا تأتي مشروعات البنية التحتية: وعلى رأسها وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة ومد خطوط السكك الحديدية لربط دول المنطقة، وربط شبكات الكهرباء ابتداء من تركيا ومرورا بسوريا ولبنان وإسرائيل والأردن ومصر والأراضي الفلسطينية.

ويرى أنصار "الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد" أن علينا أن نشارك آخرين بقوة وعمق في بلورة الهوية الثقافية للسوق الإقليمية الكبيرة في

¹ نسيم شيرم . "خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا وإسرائيل في هضبة الجولان لحل الخلافات السياسية" دافار ١٨/١/١٩٩٣ ، نقلا عن القدس العربي

² "الزراعة وتعزيز السلام" . ملحق عمل همشار ، ١٩٩٣/٥/٥ ، نقلا عن القدس العربي .

الشرق الأوسط ، لتكون للعرب القوة الأكبر في صياغة التشريعات الاقتصادية ، حتى لا نفاجا بالصياغات الإسرائيلية والإيرانية والتركية^١ . ويعتقد لطفي الخولي في كتابه "عرب ، نعم وشرق أوسطيون أيضا" : أن المشكلة الرئيسية في واقعا الراهن والمستقبل المرهون ، تتحدد في كنهه وأبعاد العلاقات الفكرية والعلمية القومية بين الهوية الثقافية لإقليم السوق الكبيرة^٢ . كما يرى أولئك الأنصار أن هناك مكاسب اقتصادية هامة تنتج عن الترتيبات الجديدة وان بعضها سيوزع على الدول العربية ، ورغم عدم الوضوح في إمكانية استفادة الشعوب العربية من جانب الرفاه الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل إلا أن إعادة هيكلة الاقتصاد في بلدان المنطقة يصبح واردا ، وتقسيم العمل بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية يصبح مطلبا. ويعتقد البعض أن هذا المشروع الشرق أوسطي سيكون بمثابة "مشروع مارشال" لإتقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي^٣ .

ومن الجانب الآخر يحذر البعض من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي "الشرق أوسطي الجديد" سوف يذهب إلى الاقتصاد الإسرائيلي ، نظرا لان هذه الترتيبات سوف تساعد إسرائيل على استغلال موارده البشرية والتقنية ، إلى جانب استيعاب الموفورات الإنتاجية أكثر من الدول العربية ، كما يتخوف البعض الآخر من أن منتج الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الإسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع "العالية التقنية لأسواق المنطقة العربية بتكاليف أقل". وعلى الصعيد التقني هناك تخوف من أن التفوق النوعي لإسرائيل تكنولوجيا على نحو ملائم للظروف الجديدة ، سيحقق لها الهيمنة والقدرة على توفير سلع أفضل في سوق

^١ محمود عبد الفضيل . "الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية" . بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ ، ص ١٣٥

^٢ لطفي الخولي . "عرب ؟ نعم وشرق أوسطيون أيضا" . القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥

^٣ شمعون بيبريس . شرق أوسط جديد ، ص ٤٣

شرق أوسطية مشتركة ، وسيؤدي إلى جنيها لمكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط^١.

الوطن العربي بين التنمية المستقلة والشرق أوسطية :

إن المخاوف من الترتيبات الاقتصادية " شرق أوسطية" مهما حملت من مسميات ، مشروعة ولها ما يبررها ، فالمشروع الإسرائيلي الأمريكي يهدف إلى جعل إسرائيل هي المحور الأساسي للترتيبات في المنطقة مما يشكل منطلقا للهيمنة الإقليمية الإسرائيلية ، ومن هنا لا يجوز النظر إلى الترتيبات الشرق أوسطية على ضوء الاعتبارات الاقتصادية المحضة لأنها بضاعة أساسية وجزء لا يتجزأ من سياسيات وعلامات القوة في المنطقة.

الاقتصاديات العربية والهيمنة الخارجية :

إن الضعف الشامل لاقتصاديات الوطن العربي يتوافق مع قيام إستراتيجية تنموية عربية لمواجهة محاولات فرض السيطرة والهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على الوطن العربي ومقدراته التي ستفرض في إطار ترتيبات سياسية جديدة ضمن خطة دولية أو إقليمية التي ستؤدي في الوقت نفسه إلى إجهاض مستقبل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي، وإن حجم الاقتصاد الإسرائيلي بالمقارنة مع حجم الاقتصاد العربي والدخل الفردي والمديونية الخارجية والاحتياط النقدي والتركيب الاقتصادي القطاعي ، ونسبة التعليم والتقدم التكنولوجي هي بنسب كبيرة لصالح إسرائيل. كما أن نسبة التجمع على الصعيد القانوني والإداري وبناء المؤسسات يفوق ما تتمتع به المجتمعات العربية من نسبة ضعيفة غير قادرة على دخول مواجهة ومنافسة غير متكافئة لان المنافسة بين الدول وأنظمة سياسية واقتصاديات تختلف اختلافا جذريا في تطورها وحدثتها واعتمادها تقنية حديثة ، ويضاف إلى ذلك الدعم الحكومي الذي تمتاز به المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من حيث خلق الأجواء المناسبة للنشاط الاقتصادي أو تقديم المساعدات التي لا تتمتع بها المؤسسات الاقتصادية العربية مثلما تتمتع المؤسسات

^١ محمد سيد احمد . " جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط " الأهرام ، ١٩٩٣/٣/٢٥

الاقتصادية الإسرائيلية بمساعدة مؤسسات اقتصادية عالمية ودعم رأس المال اليهودي العالمي من خلال تركيز الاستثمارات في إسرائيل. ومن غير المستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة بضمان التفوق الإسرائيلي الاقتصادي على الدول العربية مجتمعة خلال فترة السلام العربي الإسرائيلي كما التزمت بتفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة طوال مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي.¹

اثر التسوية السياسية على التنمية العربية

يعتقد البعض أن اتفاقية غزة - أريحا تعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة العربية وخاصة على المستوى الاقتصادي ، فقد تضمنت مفاهيم وتطورات جديدة على صعيد العلاقة الثنائية ، أو في مجال التعاون الإقليمي وتطرت إلى إمكانية إنجاز مشروعات للتعاون الإقليمي في قطاعات محددة مثل المياه والطاقة والبيئة والاتصالات والمواصلات وغير ذلك من مكونات البيئة التحتية الإقليمية، كما اقترحت الاتفاقية إنشاء مؤسسات جديدة مثل بنك الشرق الأوسطية للتنمية وصندوق الشرق الأوسطية للتنمية، وتحدثت الاتفاقية أيضا عن التعاون في مجال التبادل التجاري والاستثمارات في إطار ما يسمى " السوق الشرق أوسطية " ويخلص أصحاب هذا الاتجاه إلى نتيجة مفادها أن الاتفاقية تمكن إسرائيل من فرض هيمنتها على مقدرات المنطقة وثروتها الطبيعية وتصفية المشروع العربي والاستعاضة عنه بالمشروع الشرق أوسطي.² ويناقش أصحاب هذا الاعتقاد جدوى الترتيبات الإقليمية التي تضم إسرائيل في مرحلة "ما بعد التسوية السلمية" والمثال على ذلك المؤتمر التأسيسي في الدار البيضاء الذي وضعت فيه اللبنة

¹ الياس سابا . الجوانب الاقتصادية لتحديات الشرق أوسطية الجديدة . " التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٧٧

² سعيد النجار . ازدهار أم انهيار . "التحديات الشرق أوسطية الجديدة في الوطن العربي" بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٥ .

الأولى للهيكل المؤسس للنظام الشرق أوسطي: سكرتارية دائمة، ولجنة تسيير دخلت طور التنفيذ بعد قمة عمان في تشرين الثاني ١٩٩٥^١. وتشير دراسة في جامعة هارفرد سنة ١٩٩٣ بعنوان "تحقيق السلام في الشرق الأوسط: مشروع للتحويل الاقتصادي" إلى أن إقامة منطقة تجارية حرة لتبادل السلع ورؤوس الأموال ستتيح فرصا كثيرة لإسرائيل من خلال تحويل الكيان الفلسطيني والأردني إلى "بوابات" للاقتصاد الإسرائيلي إلى الوطن العربي. ويتبنى يوسي بيلين الإسرائيلي، منوها متدرجا لتحقيق مشروع السوق الشرق أوسطي، حيث يدعو إلى إقامة شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل بين إسرائيل والدول المحيطة بها خلال الأعوام الخمسة المقبلة كمطلب مسبق، قبل التحرك إلى مزيد من حلقات التكامل عبر إقامة مرافق مشتركة للبنية الأساسية بين إسرائيل والدول المحيطة، وضمن هذا الإطار المتدرج، يمكن رؤية وفهم مغزى انعقاد مؤتمر الدار البيضاء سنة ١٩٩٤، ومؤتمر كان عام ١٩٩٥^٢. ويبدو واضحا أن الخطط الإقليمية وآثارها طويلة المدى لم تدرس بصورة كافية من قبل الدول العربية، ربما لأغراض التبسيط والتسويق السياسي.

التكامل العربي الإقليمي

إن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية معالجة التناقضات الاقتصادية والسياسية في المنطقة والمشاركة في صياغة الترتيبات الإقليمية بما يتلاءم بصورة كاملة مع إرادة وطموحات الأمة العربية، وبالتالي فإن الحد الأدنى من التحرك المطلوب وهو بناء تكامل عربي اقتصادي من الممكن الوصول إليه عبر العديد من الخطوات، أولاها تحديد الهياكل الاقتصادية المنوي اعتمادها ومعرفة النمط التنموي المناسب لشعوب الوطن العربي ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن البرامج وتحديد نوع العلاقات الاقتصادية المطلوب تعميقها والتجانس بين السياسات الاقتصادية المتبعة ضمن مفهوم تنموي موحد وتشجيع التعاون العربي البيئي، لأن ذلك من شأنه أن يكون ثقلا استراتيجيا

¹ محمود عبد الفضيل. تداعيات التسوية وأثرها في مستقبل التنمية العربية، بحث مقدم إلى ندوة نظمها معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠. ص ٨٣

² المصدر نفسه، ص ٩٣.

يعادل الضغوط التي يولدها وجود إسرائيل لاعبا اقتصاديا رئيسا في مرحلة ما بعد التسوية¹.

والتنمية المطلوبة في حالة الوطن العربي هي التنمية المستقلة أو التنمية بالاعتماد على الذات ، لأنها ترتبط باحتياجات الشعوب في توفير فرصة العمل والغذاء والمسكن وبتصميم المجتمع على المشاركة في تأمين هذه الاحتياجات أو تتبنى إستراتيجية الاعتماد على النفس إلى ابعدها ممكن بدء بالسعي لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي ومرورا بالحد التدريجي من التبعية الفكرية والاقتصادية والتكنولوجية². وفي هذا الخصوص لا بد من توفير معايير الوقاية في إدارة الاقتصاد من اجل الوصول للتنمية المستقلة، ويتطلب هذا توافر قيادة ذات توجه إنمائي واستقرار للسعي صوب الاعتماد على الذات وتوافر قدرة ريادية اقتصادية وقدرة تكنولوجية إلى جانب المهارات المطلوبة لدى قوة العمل ، إلى جانب الانتباه إلى حجم السوق الداخلية وإجراء الدراسات الخاصة باتجاهات التجارة الخارجية وترتيبها ضمن المعايير السابقة الذكر تستطع دراسة المحيط التي ستطبق فيه هذه التنمية الذاتية، إذ لا بد من وجود إطار سياسي اقتصادي قومي يحمي التوجه التمويلي و يتيح الفرصة للاقتصاديات أن تتكامل وتكمل موارد بعضها البشرية والمالية ، وتحتاج التنمية المستقلة من اجل نجاحها مشاركة سياسية واسعة ، ومساهمة المواطنين في صنع القرار لتأمين استقلالية القرار السياسي الذي يعتبر خطوة أساسية على طريق الاستقرار الاقتصادي .

وفي ظل هذه الصورة القائمة للوضع العربي ومع اتحاد النظام العربي كرابطة سياسية جامعية، وبنية اقتصادية متماسكة يتحول إلى أجزاء متناثرة المصالح الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية لمجموعات من الدول العربية³.

¹ يوسف الصايغ . التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٣

² يوسف الصايغ . " في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية " بيروت : مركز الوحدة العربية ١٩٩٨ ، ص ٥٩

³ محمود عبد الفضيل . مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية" تطورات ، المحاذير في أشكال المواجهة ، بيروت : مركز اللوحة العربية ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٧

الخاتمة:

لقد اتضح من خلال البحث صورة ومعالم المشروع الشرق أوسطي والترتيبات الاقتصادية الإقليمية في نفس الوقت نجد أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة للبلدان العربية ، ومستوى تطور القوة الإنتاجية والتركيب المهاري لقوة العمل ، وحالة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي تظهر صورة قائمة للوطن العربي يقابلها علاقات الشراكة الإستراتيجية بين إسرائيل الولايات المتحدة المدعمة من تفوق النووي والمعلوماتي ، هذه الشراكة ستسمح لها باختراق الاقتصاد العربي وإعادة هيكلة اقتصادياته في إطار جديد يزيد من ضعفها والحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف . لهذا لا بد من رؤية إستراتيجية عربية وإرادة سياسية فعالة لمواجهة هذا "النظام الشرق أوسطي" بكل ترتيباته الإقليمية ، من خلال إقامة "نظام عربي" يعتمد التكامل الاقتصادي أساسا للعلاقات الاقتصادية البينية ويبدل جهدا كافيا للوصول إلى التنمية العربية الشاملة والمستقلة التي تعتبر خطأ دفاعيا لحماية الاقتصاد والثقافة العربية من السقوط تحت التعبئة والهيمنة الغربية ووكيلها المعتمد إسرائيل ولا بد من التمسك بالهوية القومية الثقافية العربية لأن البعد الحقيقي للصراع هو "البعد القومي والثقافي والحضاري" وهو الذي سيحدد الهوية المستقبلية للمشاريع المفروضة على طموحات الأمة العربية، فإما نظام عربي مع ترتيباته العربية وأما نظام شرق أوسطي مع ترتيباته الإقليمية .

ومن هنا يمكن تقسيم إستراتيجيتنا المستقبلية على المدى القصير والمتوسط إلى مرحلتين نعترف في أولهما بالأمر الواقع وفي حدود قيود الإقليمية التي تستوجب ضرورة القيام بدور ما ، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن هذا لا يشكل بعدا إستراتيجيا. وفي المرحلة الثانية نقيم نوعا من قوة الجذب المركزي الناتجة عن التمدد وبناء النسيج.

قائمة المراجع

- ١- أحمد صدقي الدجاني . "الجذور التاريخية للشرق الأوسط " .دراسات : الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٨ .
- ٢- بهجت قرني .مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٥ ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٥ .
- ٣- التحديات "الشرق وسطية الجديدة للوطن العربي " ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .
- ٤- لطفي الخولي . "عرب ؟نعم وشرق اوسطيون أيضا" القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٥ .
- ٥- "الزراعة وتعزيز السلام " .ملحق عمل همشمار ، ١٩٩٣/٥/٥ ، نقلًا عن القدس العربي .
- ٦- الياس سابا .الجوانب الاقتصادية للتحديات للشرق أوسطية الجديدة "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي " بيروت : مركز دراسات اللغة العربية ، ١٩٩٤ .
- ٧- حسام عيسى .حلقة نقاس عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية في مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل في القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧ م .
- ٨- شمعون بيريس .الشرق الأوسط الجديد . ترجمة : مصطفى كها . القاهرة : دار النهضة ، ١٩٩٤ .
- ٩- طلعت احمد مسلم .البعد الاستراتيجي للمشروع الشرق أوسطي "دراسات حول مخاطر التصنيع والعمل العربي في المواجهة " ١٩٩٧ م .
- ١٠- سعيد النجار .ازدهار أم انهيار "التحديات الشرق أوسطية الجديدة في الوطن العربي " بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٤ م .
- ١١- محمد سيد احمد . "جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط " الأهرام ١٩٩٣/٣/٢٥ م .

- ١٢- محمود عبد الفضيل . "الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة" بيروت : مركز دراسات الوحدة ، ١٩٩٤م .
- ١٣- محمود عبد الفضيل .تداعيات التسوية وأثرها في مستقبل التنمية العربية ، بحث مقدم إلى ندوة نظمها معهد البحوث والدراسات في القاهرة نجاة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٠م .
- ١٤- محمود عبد الفضيل .مشاريع الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية " التطورات ، المحاذير في أشكال المواجهة ، بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٤م .
- ١٥- محمود عبد الفضيل .حساب المكاسب والخسائر الإستراتيجية "الشرق أوسطية" مخطط أمريكي صهيوني .القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ .
- ١٦- معين حداد . "الشرق أوسطية " : الدلالات . مجلة شؤون عربية ، العدد ٨٠ ، ١٩٩٤م .
- ١٧- جريدة الحياة .يوم ٦/٦/١٩٩٣م.في مقالة تحت عنوان "قوانين اقتصاديات السلام فرصة لبناء الثقة في ميدان التنمية والتعاون الإقليمي "
- ١٨- ينسيم شيرم . "خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا وإسرائيل وهضبة الجولان فرصة لحل الخلافات السياسية " دافار ١٩٩٣/١/١٨ ، نقلا عن القدس العربي .
- ٢٠- بنيامين نتنياهو .مكان تحت الشمس .ترجمة : محمد عوده الدويري . عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٩٥ .
- ٢١- يوسف الصايغ :التنمية العسية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م .
- ٢٢- يوسف الصايغ : "في الاقتصاد السياسي والاجتماع لإدارة التنمية العربية " بيروت : مركز الوحدة العربية ، ١٩٩٨م .